خطة لتشكيل قوة دولية للحفاظ على الامن، خلال الفترة الانتقالية.

وذكر وزير الدفاع، جون فورستال، في مذكراته، أن الميجر جنرال الفريد غرونتر، من هيئة الاركان المشتركة، قدم تقريراً، في اثناء لقاء بين مسؤولين من وزارتي الدفاع والخارجية مع الرئيس ترومان، حول محدودية القوة العسكرية الاميركية. وقدر عدد القوات اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم بين ٨٠ و ١٦٠ الف جندي (**المصدر نفسه**، ص ٦٣٢).

وحسماً للخلاف الذي نشأ داخل ادارة ترومان حول التقسيم، أمر ترومان وزير خارجيته مارشال بألّا تتخذ الولايات المتحدة أي موقف في مجلس الامن الدولي لا يتوافق مع موقفها في الجمعية العامة، أي دعم التقسيم. وكان رأي هيئة التخطيط السياسي التابعة لوزارة الخارجية مشابهاً لرأي وزارة الدفاع حول مخاطر استمرار الدعم الاميركي لخطة التقسيم. واعتبرت هذه ان مشاركة الولايات المتحدة في تنفيذ التقسيم سينتج عنه خسارتها لمصالحها المباشرة في الشرق الاوسط، مثل المصالح التجارية وحقوق استعمال المطارات العسكرية واتفاقيات النفط، وسيهدد هذا، بشكل خطير، «برنامج الانعاش الاوروبي» (**المصدر نفسه**، ص ٦٤٦).

ورأت الهيئة المذكورة ان السوفيات سيكونون المستفدين الوحيدين من اية محاولة لتنفيذ التقسيم بالقوة. لكنها لم تكن متأكدة من الموقف السوفياتي تجاه هذه المسألة. فمن جهة، افترضت ان هذا سيوفر لهم موطىء قدم قد يستعمل، لاحقاً، لتوسيع نفوذهم في المنطقة؛ كما ان وجود القوات السوفياتية في فلسطين سيكشف جناح القوات الاميركية في اليونان وتركيا وايران. ومن جهة أخرى، قالت هيئة التخطيط السياسي ان من غير المؤكد ما اذا كان السوفيات راغبين، حقاً، في ارسال قوات الى فلسطين؛ اذ ان هذه القوات ستكون مكشوفة وبعيدة من قواعد امدادها وبلا خطوط اتصال ملائمة. وان السوفيات قد يفضلون، بدل كسب عداء العرب، دفع الولايات المتحدة الى تحمل هذا العبء (تنفيذ التقسيم بالقوة)، وبالتالي كسب عداء العرب والمسلمين في كل مكان. وبذلك، يصبح الخيار المفتوح للسوفيات هو استغلال الوضع المتفجر الناتج عن ذلك لمصالحهم (**المصدر نفسه**).

وتوصلت الهيئة الى نفس استنتاج الاعضاء العكسريين في مجلس الامن القومي القائل انه يجب «اعادة النظر» في سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين «بما في ذلك توقفها عن دعم التقسيم، أو دعم تنفيذه» ومعارضة ارسال أية قوات اجنبية الى فلسطين تحت أي غطاء. ودعت الى دراسة امكان طرح خطة بديلة، كانشاء «دولة فيدرالية، أو مجلس وصاية» لا يتضمن تنفيذها استعمال القوة من الخارج؛ وطالبت بعدم طرح القضية على محكمة العدل الدولية.

وكان رأي مدير مكتب شؤون الامم المتحدة في الخارجية الاميركية، دين راسك، انه يجب زيادة فرص نجاح خطة التقسيم من طريق استغلال الخلافات بين الدول العربية، وانه «يجب ايلاء هذه المسألة اهتماماً أكبر لتحويل الخلافات بين العرب الى موقف العاجز (hands - off) تجاه فلسطين» (**المصدر نفسه**، ص ٦٥٦).

وعندما أعادت هيئة التخطيط السياسي في الخارجية مراجعة اتجاهات السياسة الاميركية الخارجية في أواخر شباط (فبراير)، كان استنتاجها بخصوص فلسطين انه اذا لم تحدث الولايات المتحدة تغييراً جذرياً في سياستها تجاه فلسطين، فانها قد تجد نفسها تجاه أحد وضعين: الاول، ان تكون مسؤولة عسكرياً عن حماية الدولة اليهودية الى امد غير منظور؛ والثاني، ان تشرك السوفيات في ذلك، وتعطيهم الفرصة لتواجد عسكري دائم في المنطقة.

وعندما عالجت وكالة الاستخبارات المركزية الوضع، منذ صدور قرار التقسيم وحتى أواخر شباط (فبراير)، تنبأت، بحق، ان «رفض العرب التعاون بأي شكل (مع لجنة فلسطين التابعة للامم المتحدة) سيحول دون تشكيل دولة عربية وتنظيم وحدة اقتصادية (بين الدولتين)». وأكدت انه مهما كانت احتمالات تطور القضية في الامم المتحدة، «فمن المؤكد ان العنف اليهودي سيستمر». واعتبرت ان قرار الجمعية العامة، في ١٩٤٧/١١/٢٩، وضع العرب في موقف دفاعي، وان رد فعلهم «يفتقر الى التخطيط». أما خطة اليهود ـ كما رأتها الوكالة ـ فهي واضحة ومباشرة. فبينما تستمر الوكالة اليهودية في التعاون مع الامم المتحدة لتنفيذ الشق